

مضار سبعة يسع مثلا فوقعت النجاسة فيميتون الماء لا العتير  
 وقت الوقوع فان استلذ بعد ذلك صار نجسا ايضا كما كان لما  
 فلنا وقبل لا يصير في الاول اصح حوض كبير جوف فيه نجاسات  
 فاستلذ وقبل هو نجس لئلا يشاء شيئا وقبل ليس بنجس لكونه  
 كبير اوبى اى بعد ثم النجس اخذ شيئا نجس في ذكره في هذا الخبره  
 والحذر ان الماء ان دخل من مكان نجس او اتصل بالنجاسه  
 شيئا فميتا فهو نجس وان دخل من مكان طاهر واجتمع قبل اتصاله  
 بالنجاسة حتى صار عشرين في عشر ثم اتصل بالنجاسة لا يتنجس ذكره قاضي  
 خان وغيره فان دخل الماء من جانب حوض صغير وقد يتنجس ماؤه  
 وخرجه من جانب قال ابو بكر لا يغش لا يطهر ما لم يخرج مثل ما  
 كان فيه ثلث مرات فيكون ذلك مسلا كما القصة اذا نتجت  
 فانها تغسل ثلث مرات وقال غيره لا يطهر ما لم يخرج مثل ما كان  
 فيه مرة واحدة وقال ابو جعفر الهندواني لا يطهر مجرد الذبول  
 من جانب واخرجه من جانب واحد ان لم يخرج مثل ما كان في الحوض  
 وهو اى قول ابو جعفر احتار الصدر الشهد لانه يصير جاريا  
 والجارى

والجارى لا يتنجس ما لم يتغير بالنجاسة حوض صغير يدخر فيه  
 الماء من جانب ويخرج من جانب لونه صاف وفيه انسان ووقعت  
 نجاسة فيه ان كان الحوض اربعة ارجع فمادونه يجوز الوضوء  
 لان الظاهر ان الماء المستقر لا يستقر في مثل بل يدور حوله ثم  
 يخرج فيكون كالجارى وان كان ثمانية خمس فما فوقه الكبر من  
 ذلك اى من اربعة في اربعة لا يجوز لان الماء المستقر يستقر فيه  
 فلا يكون كالجارى فلا يجوز فيكر استعماله الا ان يتوضأ في موضع  
 الذبول في موضع الخروج لانه جار وكذا غيره الماء اذا كان كسما  
 خاصة في مسود كان الماء يخرج منها اى من يتوضأ ان كان يتجزأ الماء  
 حركة ظاهرة من جانب اى من جانب الينابيع فذكره ابن عباس  
 وهو اى الماء يستعمل بالجملة على الخروج من منفذ العير في الوضوء  
 فيها لا الا لظاهر ان الماء المستقر لا يستقر لثقة اندفاع الماء  
 في خروجها وان لم يكن الماء بهذه الصفة لا يجوز الوضوء فيها  
 وقال القاضي الامام في الدين فان هذه الصورة والية قبلها  
 الاصح ان هذه التقدير غير لازم وانما الاعتقاد على المنع

Copyrighted material